مجلة تكريت للعلوم السياسية

اسم المقال: الدولة المدنية، مصير الهوية بعد الانتفاضات العربية تونس ومصر أنموذجا
اسم الكاتب: د. هادية يحياوي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/7713
تاريخ الاسترداد: 2026/06/08 21:39 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تكريت للعلوم السياسية جامعة تكريت ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

DOI: https://doi.org/10.25130/tjfps.v3i7.77

TJFPS

ISSUE 7

IRAQI Academic Scientific Journals

العراقية المجلات الاكاديمية العلمية

ISSN: 2663-9203 (Electronic)
ISSN: 2312-6639 (print)

Contents lists available at:
http://tjfps.tu.edu.iq/index.php/poiltic

Tikrit Journal For Political Science

Tikrit Journal For Political Science
SINCE 2014

الدولة المدنية، مصير الهوية بعد الانتفاضات العربية تونس ومصر أنموذجا(*)

"The Civil State, the Fate of Identity after the Arab Uprisings Tunisia and Egypt as a model"

Hadia yahiaoui
Abbas Laghrour University – Khenchela./ Algeria

الدكتورة هادية يحياوي *
جامعة خنشلة/ الجزائر

Article info.

Article history:
- Received 24 July. 2016
- Accepted 10 August. 2016
- Available online 30 September. 2016

Keywords:
- Civil state
- Fate of identity
- Arab uprisings
- Tunisia
- Egypt

©2016 Tikrit University \ College of Political Science. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

Abstract: After the Arab uprisings witnessed in Tunisia and Egypt, identity underwent significant changes in both countries. Here is a summary of the fate of identity in Tunisia and Egypt:

Tunisia :Following the Tunisian revolution in 2011 and the fall of the former President Zine El Abidine Ben Ali's regime, the political and social dynamics in Tunisia experienced a major shift. Multiple political parties were allowed, and freedom of expression was granted, enabling Tunisia to move towards a democratic system. Transitional governments were formed, and general elections were held in 2011 and 2014. A new constitution was adopted in 2014. Despite political transformations, Tunisia has managed to maintain its strong national and cultural identity.

However, Tunisia has faced significant challenges after the revolution, including economic weakness and high unemployment rates, leading to political and social polarization. The country has witnessed social tensions and protests in recent years.

(*) أنجزت الورقة بدعم من المعهد العربي للبحوث والسياسات – نواة، وألقيت في المؤتمر الدولي (المراكز الفكرية في العالم العربي، تونس 18-21أيلول 2015.

* **Corresponding Author:** Hadia yahiaoui **,E-Mail:** hadia.rasheed@yahoo.com**, Tel:xxx , Affiliation**: Abbas Laghrour University – Khenchela.

معلومات البحث :

تواريخ البحث:
- الاستلام : 24/ تموز /2016
- القبول : 10/آب /2016
- النشر المباشر: 30/ ايلول /2016

الكلمات المفتاحية :
- الدولة المدنية
- مصير الهوية
- الانتفاضات العربية
- تونس
- مصر

الخلاصة : بعد الانتفاضات العربية التي شهدتها تونس ومصر، تأثرت الهوية في البلدين بشكل كبير. وفيما يلي ملخص لمصير الهوية في كل من تونس ومصر:

تونس: بعد الثورة التونسية في عام 2011 وسقوط نظام الرئيس السابق زين العابدين بن علي، تغيرت الديناميكية السياسية والاجتماعية في تونس بشكل كبير. تم السماح بتعدد الأحزاب السياسية والتعبير الحر، مما سمح لتونس بأن تتجه نحو نظام ديمقراطي.

وقد تم تشكيل حكومات انتقالية وتم إجراء انتخابات عامة في عام 2011 و2014، وتم اعتماد دستور جديد في عام 2014. وبالرغم من التحولات السياسية، استمرت تونس في الحفاظ على هويتها الوطنية والثقافية القوية.

ومع ذلك، تواجه تونس تحديات كبيرة بعد الثورة، بما في ذلك ضعف الاقتصاد وارتفاع معدلات البطالة، مما أدى إلى حالة من الاستقطاب السياسي والاجتماعي. وقد شهدت البلاد تصاعدًا للتوترات الاجتماعية والاحتجاجات على مدى السنوات الأخيرة.

مصر: في عام 2011، خرج المصريون في احتجاجات ضخمة ضد نظام الرئيس السابق حسني مبارك، ونجحوا في إسقاطه. وبعد ذلك، تشكلت هيئة عسكرية مؤقتة لإدارة البلاد حتى إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية. تم انتخاب محمد مرسي، مرشح جماعة الإخوان المسلمين، رئيسًا لمصر في عام 2012، لكنه تعرض للانتقادات والاحتجاجات بسبب سياساته والاتهامات بأنه يسعى لتثبيت الحكم الإخواني. وفي عام 2013، قاد الجيش المصري الانقلاب العسكري وأقال مرسي. منذ ذلك الحين، تم تشكيل حكومة مدنية جديدة في مصر وتم انتخاب عبد الفتاح السيسي رئيسًا للبلاد في عام 2014. ومنذ ذلك الحين، تم تكثيف الرقابة على النشاط السياسي والإعلامي في مصر، وشهدت البلاد تقييدًا للحريات الأساسية واضطهاد للمعارضة.

ومع ذلك، لا يزال المصريون يعبرون عن هويتهم الوطنية والثقافية المصرية من خلال الفن والأدب والتراث الثقافي الغني للبلاد.

مقدمة

في سياق بناء مجتمعات ما بعد الربيع العربي، حازت قضية الهوية وأطروحة الدولة المدنية بطبيعتها الحيادية اهتماما بالغا كمرتكز أساسي ومسوغ سلس لتجاوز الأزمات الناجمة عن التحولات العميقة التي طالت دول الثورات والتي تطلعت لتحصين مجتمعاتها المحلية ضد عودة الأنظمة البائدة من خلال إرساء دعائم هوياتية جديدة أهمها الدولة المدنية كمؤسسة شاملة محايدة تستوعب جميع الأطياف والمكونات الطافية إلى العلن بفعل الحراك.

سعيا منها لاجتثاث جذور المفاهيم البالية المعاكسة للقواعد المنطقية لانتقال السلطة، وجدت النخب السياسية في دول الربيع العربي نفسها أمام تحدٍ عسير مفاده التوصل إلى صيغة تنزيلية شاملة وسليمة للانتقال بمفهوم الدولة المدنية التوافقية من مستوى الخطاب النظري إلى مستوى التجسيد والآليات الممارساتية، و يبدو رفع التحدي من القضايا السهلة الممتنعة إذ تبين التجارب المفعمة للانتقال الديمقراطي بريادة تونس ومصر التخبط الذي عانته نخب هذه الدول بخصوص تحديد هوية الدولة الواجب إحلالها وفق تطلعات شعوبهم و كمخرج جيد للارتدادات الفكرية التي بعثها الحراك المعاش.

ستشتغل ورقتي البحثية هذه على معالجة الإشكال التالي: **في مسار انتقالها الديمقراطي كيف طوعت كل من تونس ومصر مفهوم الدولة المدنية وسخرته لصياغة هوية دولاتية جديدة ديمقراطية وعصرية تستجيب لمطالب الفواعل و الميتا فواعل فيها ؟**

تتفرع عن الإشكالية الرئيسية جملة من التساؤلات الفرعية أهمها:

- كيف تدخلت طبيعة الدولة في إحداث الثورات العربية؟.
- ما هي طبيعة الأطروحات المفاهيمية المقترحة لاستعاضة مفهوم الدولة غير المدنية؟.

أولا : تحرير مفاهيمي لمتغيرات الدراسة

على الرغم من تداوله الرائج في الأدبيات السياسية عبر مختلف الأزمنة، إلا أن الاتفاق حول مدلول موحد للمتغيرين الأساسيين لهذا البحث وهما الهوية الدولة المدنية لم يحدث بشكل مطلق، انطلاقا من تعيير المصطلحين من خلال العلاقة المتأتية من ارتباطهما بمفردة مكملة كالمدنية والتي تتصل بعديد المعاني والمجالات، وعليه سنخصص هذا القسم لتحديد ماهية الدولة المدنية والهوية وأهم المصطلحات المتصلة بهما.

1- مفهوم الهوية

تجد هذه المفردة أصلها في اللغة العربية في ضمير الغائب المذكر المفرد "هو"[1] في إشارة إلى ما يحمله هذا "الهو" من سمات خاصة به دون غيره مستمدة من إطار بيئي يتأرجح بين الضيق و الاتساع حسب المحيط المرافق، أما من حيث الحقل المعرفي فمردها إلى علم الاجتماع الفلسفي فالهوية كل معقد ومركب ذي طبيعة أيديولوجية وأنطولوجية أكثر منها علمية أكاديمية فتحدث عنها "جوتلوب فريج" قائلا:(أن الهوية مفهوم لا يقبل التعريف وهو يتصف بالتجريد والعمومية[2]، مع الاتفاق على أنه مفهوم يتصل بالصورة الفردية للمجتمعات وفي هذا السياق نجد للهوية عدد التعريفات أهمها:

- تعريف الفارابي:" هوية الشيء وعينيته، وتشخصه، وخصوصيته، ووجوده المنفرد له الذي لا يقع له اشتراك."[3].
- تعريف قاموس التراث الأمريكي:"إن الشخصية، أو الهوية هي مجموعة من الخصائص التي تعرف الشيء ذاته و تميزه عن أي شيء آخر"[4].

---

[1] أحمد إبراهيم عيد ، الهوية والقلق والإبداع ، ط 1 ، دار القاهرة للنشر : القاهرة 2002 ، ص17 .

[2] مشاري عبدالله النعيم، العمارة في منطقة مكة المكرمة،مجلة البناء ،مارس ،2003.

[3] – نقلا عن محمد عابد الجابري،الموسوعة العربية الفلسفية،مركز الإنماء العربي،بيروت 1986،ص21.

[4] American Heritage® Dictionary of the English Language, Fourth Edition. 2000.

- تعريف محمد عابد الجابري:'إن مفهوم الهوية يمثل جملة من العناصر المتداخلة والمتشعبة ويكشف عن المغزى الحقيقي للشخصية الإنسانية عبر المسارات التاريخية والتحولات الاجتماعية والتغيرات والتطورات الفكرية والثقافية والاقتصادية.. إلخ'[1].

غير أن تعيير هذا المصطلح في علم السياسة بهدف توضيح العلاقة بين الدولة والهوية و تبديدها ينحى بنا منحى آخر يعطف الهوية على الأركان التقليدية لمفهوم الدولة فيفسرها وفق منظور تفكيكي على النحو الآتي:

الهوية والإقليم : يجعل من الهوية مفهوما ماديا سياسيا[2] ويبتعد به عن الفلسفة السيكولوجية و التجريد فترتهن هوية الدولة بالأرض التي تمارس فوقها سيادتها سلطتها وتحدد هوية قاطنيها، كما تنتسب إلى رقعتها الجغرافية فيصبح إقليمها مصدر هويتها، مع الإشارة إلى أن هذا الطرح لا ينطبق على حالة الاستعمار، وبهذا تكون الهوية مفهوم ترابي تؤطره حدود جغرافية دقيقة بما تفرزه من تأثير في بناء ثقافة و مورفولجية الأفراد المجتمعات.

الهوية والشعب: يتصل المفهوم في هذا المقام بثقافة الشعب المقيم على رقعة الدولة، فمؤدى هوية الشعب "القدر الثابت والجوهري والمشترك من السمات والقسمات العامة التي تميز حضارته عن غيرها من الحضارات"[3]،كما عرفت أيضا بأنها ." مجموعة السمات الروحية و لفكرية و العاطفية الخاصة التي تميز مجتمعا بعينه و طرائق الحياة فيه ونظم القيم والتقاليد والمعتقدات"[4] ، بهذا هي مصدر للشعور بالانتماء إلى جماعة أو قومية بعينها ودون غيرها مما يسمح ببروز ثقافة مركبة من عديد القناعات والممارسات المشتركة التي تساهم في نماء الوعي بمفهوم المواطنة وما تفرزه من ارتباطات وثيقة بين الفرد ودولته فيتقاسمان رسم الهوية التي تنسحب عليها في آن واحد.

---

(1) محمد عابد الجابري، مسألة الهوية والعروبة والإسلام.. والغرب—قراءة في كتاب–،ص 5 على الموقع:
www.ansarsaddam.com/pdf.php?id=376

(2) –محمد بودهان،الدولة و الهوية، جريدة الهاس بريس، عدد 22 جوان 2013.

(3) – نقلا عن محمد عمر أحمد أبو عنزه، واقع إشكالية الهوية العربية بين الأطروحة القومية و الإسلامية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير،قسم العلوم السياسية،جامعة الشرق الأوسط،السنة الجامعية 2011/2010.

(4) – مجدي قرقر، المقاطعة ضرورة عملية لمواجهة الهيمنة، صحيفة البيان الإماراتية، المركز الإعلامي الفلسطيني على الموقع الإلكتروني:

http://www.palestine-info.info/arabic/moqata/articles/skafa_1.htm

الهوية والسلطة: ويمكننا في هذا الجزء أن تعبر عنه بمجموعة من الأسئلة وضعها هارولد لاسويل (Harold Laswell) في تعريفه لعلم السياسة "دراسة النفوذ وأصحاب النفوذ، أو دراسة السلطة التي تحدد من يحصل على ماذا(من القيم المختلفة) ومتى وكيف"[1]، فهذا التعريف يلخص مواصفات وعناصر الهوية التي تخص السلطة بالبحث عن مصدرها زمنيا أم دينيا، عسكريا أم مدنيا وما هي الوسائل التي يستخدمها في ذلك شرعية أكانت أم غير ذلك.

من الجلي أن الهوية مفهوم فلسفي ينطلق في فضاء الاستقراء من الفرد ليصل إلى الجماعة فالدولة بمفهومها الحديث، وينبني على مقومات أهمها:

- المجال الجغرافي والوطن التاريخي المشترك.
- المخزون من الموروث التاريخي المشترك.
- الاشتراك في تنظيم تعاقدي أو طبيعي هو الدولة لحماية مصالح الأفراد والجماعة وفق منظور توافقي.

2- مفهوم الدولة المدنية: انطلاقا من كونها تنظيما سياسيا بامتياز فإن فكرة الدولة فكرة ليست بالحديثة، فوجودها يمتد إلى وجود الإنسان في حد ذاته إلا أن الدولة بمفهومها وشكلها الحديثين وهي الدولة الوطنية القومية مرتبط تاريخيا بمعاهدة وستفاليا[*] المعقودة سنة 1648، يعرفها فقهاء القانون الدستوري بتعريفات عديدة اخترنا منها الآتي:

أ- تعريف الدولة

لم يتفق رجال الفقه حول اعتماد تعريف موحد للدولة، والسبب في ذلك هو الاختلاف حول المعايير الرئيسية في توصيف هذا المفهوم حسب المقاربات المنتهجة(سياسية، اقتصادية أو اجتماعية) وعليه سنكتفي بأهم التعاريف والتي اشتملت على الأركان.

- تعريف عبد الحميد متولي: "ذلك الشخص المعنوي الذي يمثل أمة، تقطن أرضا معينة والذي بيده السلطة العامة. ..."[2]

- تعريف خضر خضر "الدولة تنظيم اجتماعي لضمان أمن البلاد والسكان من الأخطار الخارجية والداخلية، ولها قوة مسلحة وأجهزة للإكراه والردع"[3]

---

[1] Harold D.lasswell. The Future of political Science. The american political science association series. New york. Atherton press. 1963. p. 10.

(*)- يعد صلح وستفاليا أول اتفاق دبلوماسي في العصور الحديثة وقد أرسى نظاما جديدا في أوروبا الوسطى مبنيا على مبدأ سيادة الدول.

[2] – فؤاد العطار، النظم السياسية والقانون الدستوري، دار النهضة العربية، القاهرة، (ب.س.ط)، ص 125.

[3] –قحطان أحمد القحطاني، المدخل إلى العلوم السياسية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص137.

- **تعريف محمد كامل ليلة** "الدولة وحدة قانونية دائمة, تتضمن وجود هيئة اجتماعية لها حق ممارسة سلطات قانونية معينة، في مواجهة أمة مستقرة على إقليم محدد، وتباشر الدولة حقوق السيادة بإرادتها المنفردة وعن طريق استخدام القوة المادية التي تحتكرها"

- **تعريف هولاند** "بأنها مجموعة من الأفراد يقطنون إقليما معينا، أو يخضعون لسلطان الأغلبية أو سلطان طائفة منهم"[1].

تتفق التعاريف المذكورة آنفا في أن الدولة تجمع بشري استقر على بقعة ما وعمد إلى تنظيم نفسه عبر هيئة سماها بالدولة أمدها بسيادة وسلطة مطلقة ولها أركان هي : الشعب ،السلطة والإقليم.

ب- تعريف المدنية : شاع استخدم اللفظ المشتق في أصله من مصطلح المدينة منذ الحضارات اليونانية مع تنوع مدلولاته حسب المنطلقات الفكرية لكل فلسفة فتأرجح بين :

– المدنية بمعنى الحضارة والعمران والعيش في المدن[2] في إشارة إلى مقابل البداوة والتخلف وحالة اللاعمران التي كانت تعيشها المجتمعات البدائية.

– المدنية في مقابل العسكرية، حيث تم التمييز بين الخدمة في إطار المؤسسة العسكرية والمؤسسة المدنية بناءا على الاختلاف الجذري في قواعد العمل في كليهما.

– المدنية في مقابل الدينية بغية التفريق بين السلطة الزمنية الوضعية والسلطة الدينية الثيوقراطية[3] ويمكننا إسقاط هدا المعنى على الاصطلاح الحديث بمفهوم العلمانية.

بناءا على ما أسلفنا ذكره نجد للمدنية عدة تعاريف أكاديمية أهمها:

– "المدنية تدل على مرتبة سامية وطور راقي حيث تتجمع ظواهر وخصائص وكفاءات في المدن قل أن توجد في القرية"[4].

–" المقدرة على التمييز بين قيم الأشياء، والتزام هذه القيم في السلوك اليومي، وتحقيق حياة الفكر وحياة الشعور، وبهذا فإن المدنية تعني الأخلاق، والأخلاق لغة من الخُلُق :أي السجية والطبع والمروءة والدين، وهي الصورة الباطنية للإنسان"[5].

---

[1]– محمد كامل ليلة، المبادئ الدستورية العامة والنظم السياسية، دار النهضة للطباعة والنشر والتوزيع، لقاهرة، 1969، ص223.

[2] –أبو فهر السلفي،الدولة المدنية مفاهيم وأحكام، دار عالم النوادر والعصرية للنشر و التوزيع،القاهرة،2011،ص23.

[3] – فؤاد العطار ، مصدر سابق، ص127.

[4] – سلامة نعيمات، تاريخ الحضارة الإسلامية، مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية للنشر والتوزيع، عمان، ، ،2000 ص79.

[5] – ابن منظور ، لسان العرب ،ج4، ص194.

– "دولة ديمقراطية تسمو فيها الإرادة الشعبية لتكون المحدد في اختيار من يحكم ومن يقرر ومن يشرع، ولذلك فهي تنحني لإرادة الأغلبية وتحترم حقوق الأقلية وتنظم التداول السلمي على السلطة و تقر بمبدأ الفصل بين السلطات وتقيم القطيعة مع كل مفردات التسلط والفكر ألإطلاقي"[1] .

من هذا التعريف الجامع يمكننا أن نستخلص أهم أركان الدولة المدنية و نجملها في:

1- مفهوم قوامه الديمقراطية و التداول السلمي على السلطة.

2- الإرادة الشعبية مصدر كل السلطات.

3- قاعدتها التعايش السلمي بين الأغلبية و الأقلية.

4- المعادلة المطلقة لكل الممارسات التسلطية و الكاتمة للحريات.

ثانيا: هوية الدولة كمنبه لشحذ الحراك الثوري في تونس و مصر ؟

رغم تضمين دساتير كل من تونس و مصر حدودا واضحة تؤطر هوية الدولة، إلا أن المسألة عرفت لبسا كبيرا من حيث تنزيل النصوص الدستورية إلى مستوى الممارسة فعرفت أغلب الدول العربية فجوة واسعة بين النظرية و التطبيق وكان هذا أحد الأسباب الرئيسة التي أذكت حراك الربيع العربي، ونرى أنه من المفيد أن نستعرض أهم أسبابه:

أ- الأسباب السياسية و أهمها:

– تسلطية الأنظمة التي كانت قائمة قبل الثورة وتكريسها لاستدامة الحكم القائم خارج الأطر الدستورية المفترضة، ففرض الرئيس المصري ولديه على الساحة السياسية كقواد مستقبليين للحزب الحاكم و منه مرشحين مفترضين لرئاسة الدولة.

–هشاشة حقوق الإنسان والاختناق الإعلامي بفعل الرقابة البوليسية على مادته بمختلف مواضيعها مع قهر ممارسيها بالسجن الاختفاء القسري والترهيب، والنفي لاسيما في المجال السياسي (العديد من مرشحي البرلمان والرئاسة في كل من تونس ومصر كانوا معتقلين، أو منفيين –منصف المرزوقي /راشد الغنوشي و محمد مرسي).

– دور المؤسسة العسكرية كونها أحد أقطاب الثنائية الحاكمة المدنية /العسكرية كالتي حكمت مصر منذ منتصف القرن الماضي ولازالت قائمة فنجد أن أهم المناصب القيادية في الدولة يشترط في الظفر الرتبة العسكرية كمناصب المحافظين والأمناء العامون للجامعات.

ب- الأسباب السوسيو اقتصادية

---

[1] –أحمد أبو عشرين الأنصاري ،مفهوم الدولة المدنية في الفكر الغربي و الإسلامي–دراسة مقارنة لبعض النصوص التأسيسية–،المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، أفريل،2014،ص20.

- استشراء الفساد بالتوزيع غير العادل للثروة بين مختلف الطبقات الاجتماعية مع توسع الهوة بينها.
- ظهور لوبيات موالية للنظام تحتكر الاستثمار وتهيمن على المناصب القيادية في القطاع الاقتصادي.
- البطالة المتفشية وسنركز على بطالة حملة الشهادات الجامعية (التطعيم بالإحصائيات الرسمية)
- تراجع القدرة الشرائية للفرد العربي إلى ما دون المعدل العالمي واستمرار الوضع إلى فترة طويلة.

ج- الأسباب الثقافية

- عدم وضوح الهوية الدولاتية بالشكل الكافي، إذ عانت من الهلامية وعدم التحديد من حيث صياغة حيثياتها وأبعادها المحلية القطرية، فمن أبرز الدوافع التي شحنت القاعدة الشعبية الثائرة في مصر مسالة التطبيع المنافي لهوية مصر كدولة إسلامية مع إسرائيل[1] .
- عدم وضوح موقف الأنظمة الحاكمة من الدين و إدماجه كأحد مصادر التشريع.

و هناك فكرة تستحق إثارتها في هذا المجال و هي أن هذه الزمرة من العوامل لم تكن من الأسباب المباشرة لحدوث الحراك العربي، بل تأخر بروزها إلى مراحل متقدمة من عمر الثورات وبالضبط في المراحل التأسيسية للدولة المدنية الحديثة مع تصاعد الخطابات المنادية بإطار هوياتي مضلع بالمواطنة والحقوق والعدالة دونما الإشارة إلى أحدى المكونات الأساسية وهي العقيدة، قد يفسر هذا بأن المقصود بالهوية هنا هي هوية الأيديولوجية السياسية للدولة و ليست الهوية التي تتبني على المطابقة بين الهوية الدولاتية والهوية المجتمعية مثلما يفترضه المنطق التمثيلي لمؤسسة الدولة .

ثالثا: الهوية الدولاتية في منابع الربيع العربي أو الهوية الشاردة

1- نقاش الهوية الدولاتية في تونس ما بعد الثورة

بعد ما كانت قضية الهوية محسومة في تونس بالإطار الدستوري الذي تضمن حدودا واضحة للمدلول من حيث البعد الثقافي و القطري قبل ثورة الكرامة يناير 2011، تعالت المناداة باستصارة التوجه نحو طرح إطار هوياتي جديد يتماشى وطبيعة الديناميات المستجدة في المجتمع التونسي و المتمفصلة بالأساس حول ضمان التعايش السلمي والحرية و المساواة بين المكونات الصاعدة بفعل الحراك، إذ تدفقت التيارات الإسلامية جارفة شرائح واسعة من المجتمع بدافع التعاطف أو النضال، في سياق إلغاء الآخر و المتمثل في النظام السابق و مخرجاته و عدم احتمال عودته في أي شكل من الأشكال.

في هذا السياق في هذا يستوقفنا تحليل نقاش جوهري حول تحرير البعد الاسترتيجي في الاتفاق حول مواصفات الدولة المدنية المقصودة في تونس، إذ سعت أغلب التيارات السياسية إلى النأي بالمفهوم عن الدولة المدنية بمرجعيتها الدينية و التي كان من المحتمل جدا إرسائها بالنظر إلى الاستقطاب الثنائي

[1] -علي حيدر، الثورات العربية السباب و السيناريوهات المحتملة، كتاب دراسات،2011، ص118.

الديني(حزب النهضة)/الوطني(حزب نداء تونس) الذي عرفه المشهد السياسي مباشرة بعد الثورة، و هو ما دللت عليه الجدالات التي دارت حول صياغة الفصل الأول من الدستور المتعلق بهوية الدولة و هنا يمكن أن نستبق استشفاف الآتي:

- انفتاح تجربة كتابة الدستور الجديد في إطار الترسيخ لدولة عصرية ديمقراطية على فاعلين جدد بأيديولجية جديدة ذات مرجعية دينية و صادمة لكل الفواعل الوطنية المألوفة مما انعكس حتما على التوافق حول ثوابت الدولة الجديدة في إشارة لمسألة الهوية.
- إخضاع مفهوم الهوية إلى الحيز الخصوصي المحلي و تمطيطه على الحيز الكوني المتصل بالمواطنة و الحرية بمفهومها العالمي.
- جنوح صريح نحو هوية الأيديولوجية السياسية على حساب الهوية المجتمعية التي تنادي بها الخطابات السياسية المتصاعدة، مما يدع مجالا للتعليق بأن الهدف من صناعة هوية جديدة لتونس استبطن فكرة الغنيمة والفوز بإدارة المؤسسات والسلطة داخل الدولة .
- رغم بروز مشروع مجتمعي إسلامي مستمد من مرجعيتين : الوهابية والمالكية يبدو قوي من حيث القاعدة الكمية بالنظر لنتائج مجمل المناسبات الانتخابية، ومقبول من حيث المادة الموضوعية، إلا أنه لم يصمد أما التركة الثقافية والتراكمات الموروثة منذ الاستقلال سنة 1956.

2-معضلة الهوية الدولاتية المدنية في مصر بعد الثورة

أ- سمات الدولة المصرية قبل الثورة

مصر دولة إقليمية تميزت مؤسسة الحكم فيها بتطورات عدة منذ انجلاء الانتداب البريطاني مخلفا تركة ثقافية وسياسية ثقيلة، إلا أن السمات العامة التي انطبعت بها الدولة لم تتطور كيفيا بشكل كبير، إذ لازمت قالبا معينا دام عدة أجيال إلى حين بزوغ ثورة يناير 2011، و يمكن إجمال أهم خصائصها في الآتي:

- دولة مدنية بخلفية عسكرية و دليل على ذلك تغلغل العسكر في كل قطاعات الدولة المدنية و هيمنتهم على المناصب القيادية فيها[1].
- العديد من رؤساء الدولة المتعاقبين ذوي تكوين عسكري .
- دولة جمهورية في ظاهرها توريثية في باطنها، بإشراك أفراد العائلة في الحكم .
- استفاضة الدساتير المصرية المتتالية (2012/1923) في استعراض الهوية مع التركيز على القطرية و الإسلام[2] دونما التوسع في تحديد دور هذا الأخير في الحياة العامة و التشريع.

---

[1] -مصطفى علوي، المدنية و جذورها العسكرية في مصر، الأهرام الرقمي، مارس ،2011.

[2] – محمد عبد الشفيع عيسى، هوية مصر في دساتيرها الحديثة، مركز دراسات الوحدة العربية، مجلة المستقبل العربي

ب-الثورة المصرية و سؤال الهوية

عرفت هذه الفترة صدور وثيقتان دستوريتان هما الإعلان الدستور الصادر ما يسترعي الانتباه إليه في السياق هو أن الفاعل الغالب في صياغة الدستور كان ذي طبيعة إسلامية، مما أثر بوضوح في المضمون و أحدث تحولا جذريا في ثابت الهوية[1].

دستور 2012 (دستور الإخوان المسلمين)

قد وصفت مرحلة صياغته بالمعركة[2]، إذ غلب عليه منطق الاحتراب الأيديولوجي وهاجس الاغتنام الأكبر من الظرف المعاش، وعمل هذا الدستور على هندسة الهوية الجديدة بتعديل كافة مكوناتها القطرية والوطنية، واتفق على انطباعه بالتطرف الفكري الذي كرسه التيار الإسلامي لاسيما السلفي بقيادة حزب النور، وهو ما يفسره وجود المادة 219[*] ، التي جاءت مفسرة للمادة الثانية[**] من نفس الوثيقة و تتصف بلاغة هذا النص الدستوري بالتأكيد و الاستفاضة و تحمل في ثناياها أيديولوجية التعصب، وندلل على ذلك بالآتي:

- طرح هوية مركبة من عديد المكونات الجديدة كمصادر التشريع المفصلة (القواعد الكلية والفقهية)، وتمديد نطاق قطرية هوية إلى دوائر جديدة بالإشارة إلى آسيوية مصر في جزء من أقاليمها في التلميح لمنطقة شبه جزيرة سيناء[3].
- إعادة النظر في مادة الهوية الدولاتية المتضمنة في الدساتير السابقة، والعمل على الترويج لاستعادة مصر لهويتيها الإسلامية الأصيلة[4] كدرع واقي ضد عودة النظام البائد والذي فشل في إدارة الدولة نتيجة بعده عن الحكم بالشريعة وتغريبه للمجتمع المحلي.

بيروت ، العدد 420 ،شباط،2011.

[1] -نفس المصدر السابق،ص07.

[2] – حسن طارق، الدولة المدنية و منطق الساسة ومنطق الفكر،العربي الجديد،18 أفريل 2014

[*]– نص المادة 219 من الدستور المصري 2012: "مبادئ الشريعة الإسلامية تشمل أدلتها الكلية، و قواعدها الأصولية و الفكرية و مصادرها المعتبرة في مذاهب أهل السنة و الجماعة"

[**]المادة 2 من الدستور المصري:"الإسلام دين الدولة و العربية لغتها الرسمية، و مبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع".

[3]محمد عبد الشفيع عيسى ،مصدر سابق.

[4]عبد العليم محمد، مصر تبحث عن هويتها -الثورة وسؤال الهوية، على الموقع الإلكتروني : .http://www.albawabhnews.com/24068

- الاستفاضة في التأكيد على موقع الشريعة كمصدر للتشريع بمواد مفسرة لغيرها سبقتها، و هذا من قبيل الخرق لطبيعة الوثيقة الدستورية التي لا تحتمل في أصلها النصوص التفسيرية.
- تمديد نطاق الهوية إلى دوائر جديدة بالإشارة إلى آسيوية مصر في جزء من أقاليمها سيناء) .
- إدراج مؤسسات استشارية لمؤسسات الحكم و هي الأزهر طبقا لأحكام المادة 4[1].

وضع دستور بهذا المضمون ينأى بالثورة عن تحقيق أهدافها الأساسية و أهمها الدولة المدنية بطابعها الحيادي، ليجنح بطابع الدولة المقترحة لصالح الدولة الدينية ذات النظام التشريعي الخلافاتي بتغليب السلطة الدينية على السلطة الزمنية، مقصيا بذلك شريحة واسعة من المجتمع المصري من غير المسلمين هذا منبع متجدد للخلاف و النزاع المجتمعاتي.

التعديلات الدستورية بعد الدستور المعطل (2014)

- التخلي عن عديد الإضافات التي أحدثها دستور 2012 وأهمها إلغاء المادة 219 المتضمن لمسالة موقف الدولة من الإسلام في التشريع، كما يفسر هذا التعديل بأنه رفض غير مباشر لتديين الدولة و لتمكين الإسلام السياسي من مقاليد الحكم.
- منع قيام أحزاب على أساس ديني طبقا لأحكام المادة 74.

في الحقيقة أن التعديلات التي مست الدستور المؤقت طالت العديد من بصمات الدولة الدينية التي حاول التيار الإسلامي إرسائها و من الدلالات على ذلك:

- إلغاء لفظ الشورى من صياغة المواد الدستورية.
- إلغاء المادة 11 من الدستور و القاضية بمسؤولية الدولة عن الأخلاق و الآداب العامة، وهو تلويح بنوايا العلمنة لمضمون الدستور و لمؤسسات الدولة.
- إلغاء المادة 25 القاضية بإحياء مؤسسات الوقف.

ما يمكننا التعليق به على هكذا تعديلات نجمله في ظهور نوع من الإسلاموفوبيا الحادة لدى المجتمع السياسي في مصر بعد الثورة عبر ممثليه في لجنة صياغة التعديلات، و التي بدورها لم في تعمل لترسيخ الدولة المدنية الديمقراطية و الشواهد على ذلك كثيرة، و يعزى بروز هذه الحالة إلى طبيعة الدولة المتجذرة في مصر والتي لم تخرج أبدا عن نطاق الدولة المدنية العسكرية المعادية لمفهوم الدولة الدينية.

رابعا : واقع و مستقبل الدولة المدنية في تونس و مصر

بعد حراك قارب الأربع سنوات و بعد مخاضات عسيرة لإرساء هوية دولاتية توافقية، توصلت نماذج الدراسة إلى صياغة أطر نظرية دستورية تدعم في لغتها الحقوق والحريات و تجعل من المواطنة المنبع

[1] –حسن طارق، مصدر سابق.

الرئيسي لاستدامة الدولة المدنية، ومن المنطقي أن نتساءل في هذا المقام هل أفلحت هذه الدول في تنزيل هذا التصور إلى ميدان الممارسة ؟ و هنا يجيبنا الواقع الراهن بالنفي بحيث:

1-حالة مصر: من مخرجات السياق العام للتغيير السياسي بعد الثورة دستورين كانت مسألة الهوية الفاصل الجذري بينهما، رغم هذا فتجسيد هذا التخريج لمفهوم صحيح للدولة المدنية يبقى مشوبا بشيء من الإعوجاج حيث :

-في محاولتها لاستعادة التوازن في هوية الدولة المتطرفة في دستور 2012، التحمت النخبة المصرية في ما سمي بلجنة الخمسين و التي جنحت في تشكيلتها إلى الكتل الوطنية على حساب الكتل الدينية و هذا في حد ذاته ضرب صارخ لمفهوم المواطنة باعتبارها المقوم الأساسي للدولة المدنية.

-فشل المشهد السياسي في مصر في إنتاج نخبة حاكمة محايدة بانتخاب رئيس سليل الجيش وقائد أركانه السابق و تنصيب المجلس الأعلى للقوات المسلحة راعيا لعملية الانتقال الديمقراطي مع إقصاء الإسلاميين وحظر نشاطهم السياسي رغم شرعيتهم المستندة إلى صندوق الانتخاب.

- اكتفت النخبة المصرية الراعية للدولة المدنية بمفهوم أخف من مفهوم الدولة المدنية، إذ عملت على إبعاد الصبغة الدينية على الهوية الدولاتية فاسحة المجال أمام هوية مدنية مصطنعة بطانتها حكم العسكر.

2-حالة تونس :

- فشل الإسلام السياسي في تونس في فرض تصوره لهوية الدولة و في تجسيد مشروعهم المجتمعي القائم على إحياء الإسلام التقليدي[1]، وهذا في حد ذاته مؤشر على ضعف العامل الديني في صياغة الهوية الدينية في تونس و هذا ناتج في اعتقادنا عن التوظيف السياسي للمسألة مما جعلها عرضة للفشل.
- اصطباغ ملامح الحكم في تونس ببعض مواصفات ممارسات النظام السابق بعد الانتخابات الرئاسية، التي لعبت الخطابات السياسية دورا حاسما فيها و مفادها الدفاع عن النمط المعيشي ومحاربة التطرف على الرغم من أن التيار الإسلامي في تونس معتدل و مرن و الدليل على ذلك تنازله عن السلطة و قبوله بالحكومات المحايدة التيقنوقراطية، أو الائتلافية.

الخاتمة

أ- النتائج

خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج ترتبط بتحليل مواطن التقارب أو التباعد في إرساء دعائم الدولة المدنية في كل من تونس و مصر بعد الحراك العربي و هو ما يضمنه الآتي ذكره:

---

[1] حايم ملكا،الصراع على الهوية الدينية في تونس و المغرب العربي،مقالة تحليلية ،برنامج للشرق الأوسط في مركز الدراسات الاستراتيجية و الدولية، واشنطن،ماي،2014.ص4.

1- الهوية مفهوم إشكالاتي و يحتاج إلى هوية خاصة به، إذ فأبعاده متنوعة و متداخلة بشكل يجعل تعريفها بدقة و بمكونات ثابتة أمرا مستعصيا فاقتباسها من مجال بحثي فلسفي بحت ينطلق من وحدة التحليل الفردية شاب من إمكانية تطويع المفهوم ضمن المجالات العلمية الأخرى القائمة على وحدة تحليل أوسع و أعلى كالدولة .

2- الهوية مفهوم غير ثابت فهو مشروع متجدد ينطبع بالحاضر و يتطلع للمستقبل، حسب مستجدات البيئة المحيطة على النطاقين الضيق و الواسع، فهي نسق متحرك و هلامي و قابل للتطويع.

3- تقارب مفهوم المدنية في كلا التجربتين إلى حد كبير، بقيامه على استبعاد المرجعية الإسلامية المطلقة في بناء الهوية الدولاتية حسب مضامين الدساتير النافذين في الدولتين، مع فارق بسيط و هو أن المدنية في تونس كان أكثر مرونة في شق الهوية المجتمعية إذ لا تتشدد مع الطيف الإسلامي الصاعد و لا تضايقه في ممارساته اليومية و يرتبط هذا بطبيعة الخلفية الثقافية للمجتمع المتفتح على العالم الغربي بينما نجد الطيف الإسلامي في مصر و رغم تجذره منذ في المجتمع المصري يعاني التضييق و الرقابة منذ أن وجد(تاريخ حركة إخوان المسلمين).

4- نص دستور تونس صراحة على طبيعة الدولة في نص المادة الثانية من الدستور "تونس دولة ذات طبيعة مدنية ..."، بينما لم يشر الدستور المصري صراحة إلى ذلك، و يمكن تفسير هذا بأنه إذا كانت تونس تقصد فعلا ما تعنيه بالدولة المدنية بإقصاء كل الفاعلين خارج إطار مفهوم المواطنة (الدين و العسكر) فإن مصر استثنت المؤسسة العسكرية من ا لإقصاء.

5- دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية، ففي تونس لم يكن لهذه المؤسسة دورا حاسما في إدارة شؤون الدولة التي اعتمدت على الجهاز الأمني البوليسي والدليل على أن وزير الدفاع مدني كما لم تقدم هذه المؤسسة مرشحا لرئاسة الجمهورية وبقيت أصواتها حرة بالتوزع على مختلف القوى السياسية، بينما لعب العسكر في مصر دورا محوريا في توجيه مسارات التحول الديمقراطي وهذا وفقا لمقتضيات الدستور التي ترتب هذه المؤسسة مباشرة بعد مؤسسة الرئاسة ويفسر هذا بتاريخ الحياة السياسية في مصر التي دأبت على تولية المؤسسة العسكرية باختيار الرؤساء دونما الالتفات إلى مدنية الدولة و الدليل على ذلك عودة العسكر للحكم بعد خلع الرئيس الإخواني المنتخب .

6- طبيعة الدولة، فتونس دولة طرفية -و إن كانت البيئة المجاورة لها الآن جد متوترة- عكس مصر التي تعد دولة إقليمية ومحورية في منطقة تشوبها النزاعات والصراعات، فمجاورتها لفلسطين وإسرائيل جعلها تكتسي أهمية إقليمية إستراتيجية تفرضها الإملاءات الأمنية للمنطقة وللعالم الغربي و المعادية لدول الدينية الإسلامية كإيران.

7- على الرغم من انخراط التيار الديني في كلا النموذجين بنفس القوة و الأداء من حيث السعي لفرض الهوية الإسلامية، إلا أن هناك فارق جوهري بين الحالتين فإذا كان التيار الإخواني/السلفي في مصر ذي تأثير قوي وعميق في تحقيق الهدف مستمدا قوته من الإرث التاريخي والتراكمات التي أنتجها طيلة القرن من الزمن فقد ضعف التيار الإسلامي بقيادة حزب النهضة في تحصيل نفس النتيجة إذ كشفت نتائج الرئاسيات أن التأثير الحقيقي لهذا التيار ليس مستمدا من تراكم فكري نضالي أو تجانس مجتمعي تلقائي بقدر ما هو مستمد من ريع المقابل الإلغائي للنظام السابق و وجوده في المشهد السياسي ضربة حظ ظرفية لم تدم طويلا في تونس.

ب-**التوصيات**

1- ترشيد العلاقة بين الأطراف المتنازعة حول ترسيخ هوية توافقية و نبذ التطرف بينها و تتمثل هذه الأطراف في ثنائيات الحكم السائدة في الأنظمة العربية:إسلامية/وطنية –مدنية/عسكرية، و ذلك بالإئتلاف و الحوار بمنطق التوافق لا الغلبة و الغنيمة فمن الاستحالة تصور حدوث إجماع مطلق حول هكذا مفاهيم و قضايا.
دفع البحث العلمي العربي عن طريق المراكز البحثية و الفكرية لتمكينه من إنتاج رصيد فكري مستقبلي يتميز بالأصالة و تقليص اللجوء إلى الاقتباس من الفكر الغربي، و فتح الحوار و النقاشات الضرورية للعالم العربي كمسألة الهوية و التوافق.

Conclusion :

Findings :

The study has concluded several results related to the analysis of convergence or divergence in establishing the foundations of a civil state in Tunisia and Egypt after the Arab Spring. These findings are as follows:

1. Identity is a complex concept that requires its own specific definition. Its dimensions are diverse and intertwined, making it difficult to define precisely with

fixed components. However, adopting it from a purely philosophical perspective that starts from individual analysis allows for the possibility of adapting the concept within other scientific fields that rely on broader and higher units of analysis, such as the state.

2. Identity is not a fixed concept; it is a renewable project that is influenced by the present and aspires to the future, depending on the developments in the narrow and wider environment. It is a dynamic and adaptable framework.

3. There is significant convergence in the concept of civility in both Tunisia and Egypt, as it is based on excluding absolute Islamic reference in building national identity, according to the contents of the constitutions in both countries. However, there is a slight difference in Tunisia, where civil identity is more flexible in terms of societal identity, as it does not impose restrictions on the rising Islamic spectrum or hinder its daily practices. This is related to the cultural background of the Tunisian society, which is more open to the Western world. In contrast, the Islamic spectrum in Egypt, despite its deep-rootedness in society, faces restrictions and surveillance since its existence (the history of the Muslim Brotherhood movement).

4. The Tunisian constitution explicitly states the nature of the state as "Tunisia is a civil state," while the Egyptian constitution does not explicitly mention it. This can be interpreted as Tunisia genuinely intending to exclude all actors outside the framework of the concept of citizenship (religion and the military), while Egypt exempted the military institution from exclusion.

5. The role of the military institution in political life differs between Tunisia and Egypt. In Tunisia, the military had no decisive role in managing state affairs, which relied on the police security apparatus. This is evidenced by the fact that the Minister of Defense is a civilian, and the military institution did not present a presidential candidate, while its voices remained free and distributed among various political forces. On the other hand, the military played a pivotal role in directing the paths of democratic transition in Egypt. This is in accordance with the provisions of the constitution that directly link this institution to the presidency. This can be explained by the political history of Egypt, which has been accustomed to the military institution choosing presidents, regardless of the civil nature of the state, as evidenced by the military's return to power after the ousting of the elected Islamist president.

6. The nature of the state differs between Tunisia and Egypt. Tunisia is a peripheral state, although its neighboring environment is currently tense. Egypt, on the other hand, is a regional and pivotal state in a region plagued by conflicts and disputes. Its proximity to Palestine and Israel makes it strategically important due to the security considerations of the region and the Western world, which is hostile to Islamic religious states like Iran.
7. Despite the involvement of the religious trend in both models with the same strength and performance in seeking to impose Islamic identity, there is a fundamental difference between the two cases. The Muslim Brotherhood/Salafist trend in Egypt has a strong and deep-rooted influence in achieving its goal, drawing its strength from the historical legacy and accumulations produced over the past century. In contrast, the Islamist trend led by the Ennahda Party in Tunisia weakened in achieving the same result. The results of the presidential elections revealed that the real influence of this trend is not derived from intellectual or ideological accumulation or spontaneous social cohesion, but rather from the negative counterbalance to the previous regime and its presence in the political scene, which was a temporary stroke of luck that did not last long in Tunisia.

المصادر :

1. ابن منظور ، لسان العرب ،ج4..
2. أبو فهر السلفي،الدولة المدنية مفاهيم وأحكام،دار عالم النوادر والعصرية للنشر و التوزيع،القاهرة،2011،.
3. أحمد إبراهيم عيد ، الهوية والقلق والإبداع ، ط 1 ، دار القاهرة للنشر : القاهرة.2002
4. أحمد أبو عشرين الأنصاري ،مفهوم الدولة المدنية في الفكر الغربي و الإسلامي-دراسة مقارنة لبعض النصوص التأسيسية-،المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، أفريل،2014.
بيروت ، العدد 420 ،شباط،2011.
5. حايم ملكا،الصراع على الهوية الدينية في تونس و المغرب العربي، مقالة تحليلية ،برنامج للشرق الأوسط في مركز الدراسات الاستراتيجية و الدولية، واشنطن،ماي،2014.
6. حسن طارق، الدولة المدنية و منطق الساسة ومنطق الفكر،العربي الجديد،18 أبريل 2014.
7. سلامة نعيمات، تاريخ الحضارة الإسلامية، مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية للنشر والتوزيع، عمان، ، ،2000
8. علي حيدر، الثورات العربية السباب و السيناريوهات المحتملة، كتاب دراسات،2011،.
9. فؤاد العطار، النظم السياسية والقانون الدستوري، دار النهضة العربية، القاهرة، (ب.س.ط)،.
10. قحطان أحمد القحطاني، المدخل إلى العلوم السياسية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2012،.
11. -محمد بودهان،الدولة و الهوية، جريدة الهاس بريس، عدد 22 جوان 2013.
12. محمد عابد الجابري،الموسوعة العربية الفلسفية،مركز الإنماء العربي،بيروت 1986
13. محمد عبد الشفيع عيسى،هوية مصر في دساتيرها الحديثة،مركز دراسات الوحدة العربية،مجلة المستقبل العربي
14. محمد عمر أحمد أبو عنزه، واقع إشكالية الهوية العربية بين الأطروحة القومية و الإسلامية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير،قسم العلوم السياسية،جامعة الشرق الأوسط،السنة الجامعية 2011/2010.
15. محمد كامل ليلة، المبادئ الدستورية العامة والنظم السياسية، دار النهضة للطباعة والنشر والتوزيع، لقاهرة، 1969،
16. مشاري عبدالله النعيم، العمارة في منطقة مكة المكرمة،مجلة البناء ،مارس ،2003.
17. -مصطفى علوي، المدنية و جذورها العسكرية في مصر، الأهرام الرقمي،مارس ،2011.
18. محمد عابد الجابري، مسألة الهوية والعروبة والإسلام.. والغرب—قراءة في كتاب-،ص 5 على الموقع:
www.ansarsaddam.com/pdf.php?id=376
19. مجدي قرقر، المقاطعة ضرورة عملية لمواجهة الهيمنة، صحيفة البيان الإماراتية، المركز الإعلامي الفلسطيني على الموقع الإلكتروني:
http://www.palestine-info.info/arabic/moqata/articles/skafa_1.htm
20. عبد العليم محمد، مصر تبحث عن هويتها –الثورة وسؤال الهوية، على الموقع الإلكتروني :
http://www.albawabhnews.com/24068
21. American Heritage® Dictionary of the English Language, Fourth Edition. 2000.
22. Harold D.lasswell. The Future of political Science. The american political science association series. New york. Atherton press. 1963.

Sources :

1. Ibn Manzoor, Lisan Al Arab, Part 4.
2. Abu Fahr Al-Salafi, The Civil State, Concepts and Rulings, Dar Alam Al-Nawader and Al-Asriyya for Publishing and Distribution, Cairo, 2011.
3. Ahmed Ibrahim Eid, Identity, Anxiety and Creativity, 1st Edition, Cairo Publishing House: Cairo 2002.
4. Ahmed Abu Ashreen Al-Ansari, The Concept of the Civil State in Western and Islamic Thought - A Comparative Study of Some Founding Texts -, The Arab Center for Research and Policy Studies, April, 2014.
Beirut, Issue 420, February 2011.
5. Haim Malaka, The Conflict Over Religious Identity in Tunisia and the Maghreb, Analytical Article, Middle East Program at the Center for Strategic and International Studies, Washington, May, 2014.
6. Hassan Tariq, The Civil State, the Logic of Politicians, and the Logic of Thought, The New Arab, April 18, 2014.
7. Salama Naimat, History of Islamic Civilization, Hamada Foundation for University Studies for Publishing and Distribution, Amman, 2000.
8. Ali Haidar, The Arab Revolutions Causes and Possible Scenarios, Studies Book, 2011.
9. Fouad Al-Attar, Political Systems and Constitutional Law, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, Cairo, (B.S.T).
10. Qahtan Ahmed Al-Qahtani, Introduction to Political Science, Dar Al-Thaqafa for Publishing and Distribution, Jordan, 2012.
11. - Muhammad Bodhan, The State and Identity, Al-Haas Press Newspaper, Issue 22 June 2013.
12. Muhammad Abed Al-Jabri, The Arab Philosophical Encyclopedia, Arab Development Center, Beirut 1986
13. Muhammad Abd al-Shafi` Issa, Egypt's identity in its modern constitutions, Center for Arab Unity Studies, Arab Future Magazine
14. Muhammad Omar Ahmed Abu Anza, The Reality of the Problematic of Arab Identity between the National and Islamic Thesis, a memorandum submitted for obtaining a master's degree, Department of Political Science, Middle East University, academic year 2010/2011.
15. Muhammad Kamel Laila, General Constitutional Principles and Political Systems, Dar Al-Nahda for Printing, Publishing and Distribution, Cairo, 1969.
16. Meshary Abdullah Al-Naim, Architecture in the Holy Makkah Region, Al-Binaa Magazine, March, 2003.
17. - Mustafa Alawi, Civilianism and its Military Roots in Egypt, Al-Ahram Digital, March, 2011.
18. Muhammad Abed Al-Jabri, The Question of Identity, Arabism, Islam... and the West - Reading in a Book -, p. 5 on the website:
www.ansarsaddam.com/pdf.php?id=376

19. Majdi Qarqar, Boycott is a practical necessity to confront hegemony, Emirati newspaper, Al-Bayan, Palestinian Media Center, on the website:
http://www.palestine-info.info/arabic/moqata/articles/skafa_1.htm
20. Abdel-Alim Mohamed, Egypt is searching for its identity - the revolution and the question of identity, on the website:
http://www.albawabhnews.com/24068
21. American Heritage® Dictionary of the English Language, Fourth Edition. 2000.
22. Harold D. lasswell. The Future of political Science. The american political science association series. new york. Atherton press. 1963